الأبعاد الكارتوغرافية للتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية

(دراسة تطبيقية على منطقة جازان)

دكتور / محمد عبد الكريم حبيب

قسم الجغرافيا - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز - جدة

سياسة مكانية غرضها التحكم في الحيز الجغرافي وذلك بتوجيه الأنشطة والمنشآت المقترحة لإحداث عملية التنمية نحو مواقع معينة.

وتعتبر المملكة العربية السعودية إحدى الدول التي تهتم بموضوع التنمية الريفية الذي أصبح ضرورة ملحة خصوصاً بعد فترة السبعينات من هذا القرن حيث أن معدلات النمو العالية للاقتصاد أدت إلى اتساع الفجوة بين الأقاليم الحضرية الكبرى وبعض الأقاليم الريفية. فكما تشير خطة التنمية الخامسة (وزارة التخطيط ، ١٤١٠، ص ٣٦٩) ، فإنه نتيجة لتمركز السكان في المناطق الحضرية الكبرى واستحواذ هذه المناطق على التجهيزات الأساسية والخدمات المساندة فيها، فقد اقتصر النمو والتنويع الاقتصادي خلال المراحل الأولى من عملية التخطيط التنموي للمملكة على هذه المناطق.

وفي هذا البحث سيتم استعراض خطط التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية من حيث أهدافها وكيفية تعاملها مع البعد المكاني للتنمية ، وكما سيتم في هذا البحث اقتراح نموذج لتفسير الكيفية التي حدثت بها هذه التنمية في الريف السعودي . وسيتم التركيز في هذه الدراسة على منطقة جازان التي اختيرت بسبب طبيعته الريفية الغالبة وموضعه كأحد أهم الأقاليم الزراعية في المملكة العربية السعودية . وسيتم في هذا الصدد بحث مدى ملائمة إمكانيات التنمية في جازان لعمليات التنمية ، وبمعنى آخر ملائمة السياسة المكانية للتخطيط في جازان لحاجات وظروف هذه المنطقة.

التنمية الريفية : كيفية عملها ودورها:

تمثل التنمية الريفية جانب من موضوع أوسع هو التنمية الإقليمية . ويمكن تعريف هذا النوع من التنمية بأنه مجموعة من الإجراءات والمشاريع التي تهدف إلى إحداث تغيير في الاقتصاد الريفي للتغلب على مشاكل انخفاض الدخل والبطالة والهجرة في المناطق الريفية. كما تهدف من ناحية أخرى إلى تحسين ظروف المعيشة في الريف وذلك برفع مستوى الخدمات الطبية والتعليمية والبلدية هنالك. هذا التعريف الشمولي للتنمية الريفية يعطي للجانب الاجتماعي نفس الاهتمام الذي يعطيه للجانب الاقتصادي . وتعني هذه الشمولية أن التنمية الريفية تتطلب إقامة مجموعة من المشاريع المتكاملة التي تهدف عملية التنمية من خلالها إلى إحداث التغييرات المطلوبة في الأحوال الاجتماعية

هذا الريف المقصود بالتنمية والأقاليم الأخرى من جهة ثانية. وإن توجيه الاستثمارات نحو مواقع معينة يؤدي إلى الحصول على عائد اقتصادي أكبر وذلك بالاستفادة من تجمع عدة فعاليات اقتصادية في مكان واحد "AGGLOMERATION ECONOMIES" إضافة إلى هذا فإن نمو هذه المراكز سيؤدي إلى وجود تنوع اقتصادي في الإقليم الأمر الذي يؤدي إلى بروز الحاجة إلى التبادل التجاري. ولذلك فإن الارتباطات المكانية ، كما تتمثل في العلاقات المتبادلة من تجارية وغيرها ، التي تسعى عملية التنمية إلى إحداثها بين مراكز الخدمات وبين الريف المحيط ستؤدي إلى تأثر الريف بمظاهر النمو الاقتصادي التي تتوفر في هذه المراكز. كما أن هذه الارتباطات المكانية ستمكن هذه المراكز من نشر المبتكرات وطرق الإنتاج الحديثة في هذا المحيط عن طريق المحاكاة والتقليد (BINNS& FUNNELL , 1983, PP.59-60) إضافة إلى هذا فإن عائد الاستثمارات ضعيف في الريف مقارنة بالمناطق الحضرية الكبرى بسبب قلة السكان، ولذلك فإن تركيز الخدمات والمشاريع في مواقع محددة بالريف يخدم غرضاً اقتصادياً واضحاً (WHITBY& WILLIS, 1978,PP.230-33)

تستدعي المبررات الاقتصادية التي تفرض ضرورة تركيز الاستثمارات في المناطق الريفية أن يكون هذا التركيز أكثر ضرورة في المناطق الجافة مثل المملكة العربية السعودية. فالكثافة السكانية المنخفضة تجعل الحد الأدنى من السكانPOPULATION THRESHOLD الضروري لتمكين أي مستوطنة والتي يأتي منها المستهلكون للحصول على هذه السلعة أو الخدمة ، يكون محدوداً في مثل هذه البيئات. ولأجل هذا فإن الأحجام الصغيرة للمستوطنات تؤدي إلى تحديد الخدمات والسلع المعروضة بها في الرتبة ذات المستوى الأدنى . وبناءً على هذا فإن تركيز استثمارات التنمية في مواقع محددة سيؤدي إلى زيادة عدد السكان في هذه المواقع ، وذلك كما سنفصل لاحقاً . وستؤدي هذه الزيادة إلى تمكين المستوطنات من تقديم سلع وخدمات ذات رتبة أعلى مما كانت تقدمه سابقاً وذلك بحكم توفر الحد الأدنى من السكان المطلوب لتبرير وجودها.

يتضح مما سبق أن تركيز الاستثمارات في مواقع محددة سيمكن أكبر عدد ممكن من السكان الريفيين من الاستفادة من برامج التنمية الريفية. وبناءً على هذا فإن مدى نجاح خطط التنمية في إحراز أهدافها

التي تقطن في مناطق هذه المراكز بصفة دائمة.

(٢) مراكز اقليمية (REGIONAL CENTERS): وتقدم هذه المراكز خدمات مؤسسات ذات مرتبة أعلى وأكثر تخصصية والتي يمكن أن يشترك في الانتفاع بها سكان عدد من مناطق المراكز.

(٣) مراكز وطنية (NATIONAL CENTERS) : وهي التي تقدم خدمات إدارية واقتصادية على المستوى الوطني والتي تحتوي على قطب مميز للنمو (GROWTH POLE) على المستوى الوطني.

يمكن القول إن نظام مراكز الخدمات هذا كما جاء في الخطة الخمسية الثالثة هو محاولة للمزاوجة بين مفاهيم نظرية المناطق المركزية ونموذج قطب النمو. ويتم بموجب هذا التزاوج توظيف مبدأين لنظرية المناطق المركزية في عملية اختيار مراكز النمو وذلك على الشكل التالي:

(١) تعين مراكز التنمية على أساس نظام هرمي يتكون من ثلاثة أحجام. ويختص كل مركز ذي حجم معين بتقديم خدمات محددة ومطلوبة بواسطة حجم معين من السكان.

(٢) يتم استخدام مفهوم POPULATION THRESHOLD، أي الحد الأدنى من السكان الضروري لتمكين أي مستوطنة من تقديم سلع وخدمات من رتبة معينة، وذلك من اجل تحديد حجم كل مركز تنمية.

ولهذا التزاوج أهمية قيمة حيث ان إقامة نظام هرمي للمستوطنات يتطلب في رأي أحد الجغرافيين الاستعانة بنموذج مراكز النمو (HAMPTON, 1987, P. 114). وكما سبق فإن النموذج يتطلب توفر حجم سكاني معين لكل مركز لأجل توفير خدمات وسلع من الرتبة المناسبة له. وتساعد معرفة حجم السكان للمركز الواحد. في تحديد حجم الخدمات التي من الضروري تقديمها في كل مستوطنة لضمان نجاح عمليات التنمية الريفية. ويظهر واضحاً جدوى هذا التزاوج في مثال المملكة العربية السعودية حيث يأخذ هذا التزاوج في الاعتبار ظروف عدم وجود حجم سكاني كاف يمكن ان تقدم المبرر الاقتصادي لإنشاء بعض الخدمات والأنشطة ذات الرتبة العالية في بعض المستوطنات. ولذلك فإن الغرض من المراكز التي تقترحها الخطة هو أن تقوم بدور مراكز النمو ولكن على أساس من التخصص في الخدمات المقدمة في هذه المراكز. فإقامة نظام هرمي لهذه المراكز يعكس واقع الحجم السكاني المتوفر في

بطريقة مباشرة على مساعدة المزارعين في زيادة انتاجهم ورفع كفاءة العمل الزراعي وإدخال محاصيل وطرق زراعية حديثة. ومما يزيد في فاعلية هذه المشاريع برنامج المعونات الزراعية الذي يتيح للمزارعين الحصول على المدخلات الحديثة بسعر رخيص.

إن الملاحظة المهمة على خطط التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية هي خلوها من الإشارة إلى قيام الدولة بإنشاء مشاريع إنتاجية في الأقاليم الريفية. هذه الحقيقة، التي سبق وأن أشار إليها باحث آخر (القباني، ١٤١٢، ص٩)، يمكن تفسيرها بالإشارة إلى الفلسفة التي تقوم عليها خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية. فهذه الفلسفة تعتمد على المبادرات الفردية فيما يتصل بالمشاريع الإنتاجية لاسيما المشاريع الإنتاجية التي يمكن أن يمولها ويديرها رأس المال الخاص. والاستثناء الوحيد لهذا هو قيام الدولة فيما يختص بالتنمية الريفية بدوري الإنشاء والإشراف على مشاريع الري الكبيرة التي لا يستطيع رأس المال الخاص أن يمولها أو يخاطر بإنشائها. وكضمان لنجاح رأس المال الخاص فإن هذه الخطط تكفل له حرية العمل كما تقدم له المساعدات الضرورية.

هذا بالإضافة إلى قيام الدولة بإنشاء البنية التحتية المستخدمة لأغراض عامة مثل الطرق والموانيء التي يمكن أن تخدم القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي بطريقة غير مباشرة. وقد تكفلت الدولة في هذا الصدد بالفعل بإنشاء طرق تربط الأقاليم المستهدفة بالتنمية بباقي أجزاء الوطن. كما أنشأت الدولة طرقاً أخرى داخل كل إقليم تربط أجزاءه وخصوصاً المستوطنات التي عينت كمراكز خدمة ببعضها البعض. ولاشك أن دور مثل هذه الطرق في تشجيع توسع الإنتاج وتحديثه حيوي وقد أشير إليه في كثير من الدراسات على المستوى العالمي (LAN-JOUW, 1995, P.34, WORLD BANK, 1994, PP.20-1) . أما على المستوى المحلي فإن هذا الدور الحيوي يبرز إنشاء طرق لربط المناطق الريفية بمناطق الأسواق في المملكة العربية السعودية.(MINISTRY OF MUNICIPAL & RURAL AFFAIRS, 1987, PP. 144-145)، إذ تعمل هذه الطرق على تقديم الحوافز لأجل تنويع القاعدة الاقتصادية بالريف ولزيادة الإنتاج الزراعي نتيجة لتمكينها المزارعين من تصريف أي فائض زراعي من المناطق الريفية إلى أسواق المملكة الأخرى. ومن

الإنتاج الزراعي وتحديثه يساهم في تقوية الارتباطات الخلفية والأمامية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة. وتكمن ايجابية هذه الارتباطات في فرص العمل الجديدة التي ستقدمها وإمكانية حدوث تنويع للقاعدة الاقتصادية في الريف.. وهذه هي نفس الأهداف التي تطلعت إليها خطط التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية.

هناك تحول ثان ويقصد به التحسين في الخدمات الاجتماعية المقدمة لسكان الريف. وتشير خطط التنمية إلى أهمية تقديم هذه الخدمات التي تم التركيز فيها على الخدمات الطبية والتعليمية والبلدية والخدمات الإدارية الحكومية إضافة إلى التزويد بالكهرباء والماء النقي. وقد أصبحت هذه الخدمات في متناول قطاعات كبيرة من السكان الريفيين الذين تركوا مناطقهم للسكنى في المستوطنات المقدمة بها هذه الخدمات. ولاشك بأن تطور طرق المواصلات والتوسع في استخدام السيارات بالريف السعودي أدى إلى قدرة أعداد أكبر من الريفيين خارج نطاق هذه المستوطنات للاستفادة من الخدمات الطبية والتعليمية المقدمة بها.

إن التحول الإيجابي الثالث الذي ساهمت خطط التنمية الريفية في إحداثه هو التغير في التنظيم المكاني للمستوطنات بالريف السعودي. فالسياسة المكانية التي جرى بموجبها توجيه الاستثمارات الخاصة بالتنمية الريفية أدت إلى ظهور تنظيم مكاني جديد تم بمقتضاه ظهور مراكز سكانية كبيرة في وسط المحيط الريفي. إن أول الدلائل الإيجابية لمثل هذا التغير هو ان المستوطنات التي اختيرت كمواقع لتركيز الاستثمارات أدت إلى استقطاب موجة الهجرة الريفية التي كان من المحتمل ان تتجه إلى خارج الإقليم الريفي. وقد أدت هذه الزيادة السكانية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية في هذه المستوطنات وهو أمر ساعد عليه أيضاً توافر هذه المستوطنات على وظائف حكومية وبنية تحتية. وكنتيجة لهذا التغير الاقتصادي والسكاني في هذه المستوطنات فإنها أصبحت أيضاً مراكز لاستقطاب الاستثمارات الريفية التي كان من الممكن لها ان توجه إلى خارج المنطقة.

إن التحول الرابع الذي أخذ طريقه في الريف السعودي هو الزيادة الكبيرة في الارتباطات المكانية بين المناطق المختلفة داخل أي اقليم ريفي. ويمكن اعتبار التحول الذي حدث في الاقتصاد الريفي، والذي تم بموجبه تنويع القاعدة الاقتصادية وتحول

اختيار مواقع الاستثمارات للتنمية الريفية في جازان:

إن السياسة المكانية التي اعتمدت في خطط التنمية الريفية بمنطقة جازان سارت على نفس النهج العام للتنمية القاضي بتركيز الاستثمارات في مواقع محددة توظف كمراكز خدمة. وقد تم سابقاً تقديم المبررات الاقتصادية لمثل هذه السياسة المكانية. كما تم في الوقت نفسه الإشارة إلى المعايير المستخدمة في اختيار مواقع هذه الاستثمارات. وتطلب تطبيق هذه المعايير على منطقة جازان أن يؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بهذا الإقليم. فمعيار وجوب توفر مستوطنات كبيرة توظف كمراكز خدمة هو متطلب من الصعب أن تفي به ظروف إقليم جازان الذي لا يحتوي على مدن كبيرة. فعدى بعض المدن الصغيرة الحجم فإن الغالبية العظمى من السكان في هذه المنطقة تقطن في قرى كبيرة. لذلك فإن أية خدمة مثل مستشفى مركزي أو مطار، والتي تتطلب حد أدنى من السكان لكي تكون ذات جدوى اقتصادية ومردود اجتماعي مجز، لا تتوفر لها في جازان مواقع تفي بما تتطلبه مثل هذه الخدمات من عدد سكاني كبير.. وبالرغم من هذه الصعوبة فإن عدم وجود مدن كبيرة يعوضه الحقائق التالية المميزة لنمط توزيع المستوطنات في هذه المنطقة:

أولاً : ان الكثير من القرى في منطقة جازان، لاسيما في منطقة تهامة، تقع على مسافات متقاربة في تجمعات تشمل قرى من أحجام مختلفة وغالباً مايكون بينها قرية أو أكثر من ذوات الحجم الكبير.

وتبلغ المسافة بين كل قرية وأخرى في مثل هذه التجمعات من كيلو متر واحد إلى خمسة كيلو مترات. وكمثال على هذه التجمعات القرى المحيطة بقرية الخصاوية الجنوبية في أسفل وادي جازان. فالمسح الميداني لهذا الوادي من قبل الباحث مكنه من حصر أعداد عشر قرى لا تبعد بأكثر من خمسة كيلو مترات عن هذه القرية. وهذه القرى هي الخصاوية الشمالية والخرادلة والعشوة والغزوة والفقهاء الشمالية والفقهاء الجنوبية والكواملة والعامرية والعجيبية ودحيقة.

ثانياً : إن الغالبية العظمى من القرى الزراعية في جازان نشأت على طول مجاري الأودية. ولذلك فإن التوزيع السكاني في هذه المنطقة، خصوصاً في منطقة تهامة، غالباً مايكون منحصراً في أشرطة تمتد من الشرق إلى الغرب.

شكل رقم (١): **إمـارة منطـقة جـازان**

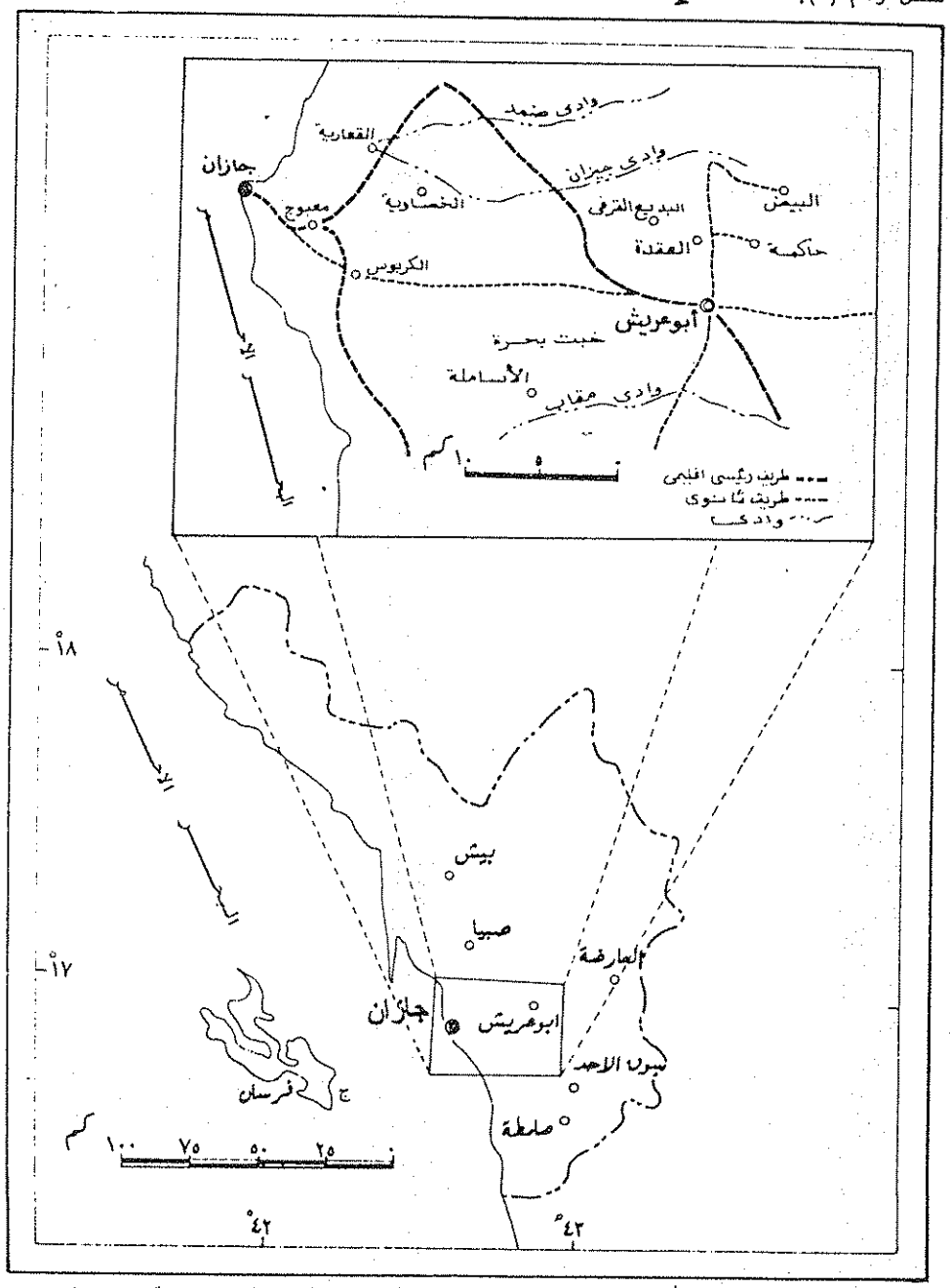

المصدر : بتصرف عن :- وزارة الشئون البلدية والقروية ، وكالة تخطيط المدن ، مكتب تخطيط تنمية منطقة جيزان ، مشروع رقم ٢٠٧ التقرير الفني رقم (٩)

تلك المدن لتكون مراكز خدمة يمتد تأثيرها المكاني إلى أبعد من مناطق الريف المجاور لها تماماً.

وبناءً على المعايير التي وضعت لاختيار مراكز الخدمات فإنه تم اختيار مدينة جازان كمركز للتنمية وذلك على مستوى منطقة جازان. فهذه المدينة، التي هي أكبر مركز حضري في هذه المنطقة، تقع في منطقة عقده إقليمية للمواصلات كما أنها تمثل الميناء الرئيسي للمنطقة. إضافة إلى هذا فإن هذه المدينة يجاورها ظهير ريفي غني بثرواته الزراعية والرعوية، حيث أنها تقع قرب مصب وادي جازان وعلى مسافة غير بعيدة من المجاري السفلى لأودية ضمد وصبيا. ويبدو من دراسة لوزارة البلديات والشؤون القروية ان موقع هذه المدينة وسط منطقة تركز حضري يتمثل في مدن أبي عريش وصبيا وصامطة ساهم كثيراً في قرار اختيارها كمركز خدمة إقليمي (MINISTRY OF MUNICIPAL & RURAL AFFAIRS, 1987, P. 80). وتشير هذه الدراسة الى اختيار مدن أبي عريش وصبيا كمراكز خدمة مقترحة مرحل ة لاحقة (MINISTRY OF MUNICIPAL & RURAL AFFAIRS, 1987, PP. 121,162). ولاشك بأن اختيار هاتين المدينتين، بالإضافة إلى مدينة صامطة، كعواصم إدارية لمحافظات من فئة (أ) عزز دور هذه المدن الثلاث في مساعدة وتوجيه عمليات التنمية الريفية في اقليم جازان.

وبناء على ماظهر من ملامح التنمية الريفية في جازان وأسس اختيار مواقع الاستثمارات فإنه يمكن لنا تطبيق النموذج المقترح في هذه الدراسة على هذه المنطقة.

نموذج التنمية الريفية المقترح كما يتضح في جازان:

بالنسبة لتطابق النموذج المقترح للتنمية الريفية مع حالة جازان فإن الصفحات التالية تعطي فكرة عن مدى هذا التطابق. ويجب هنا التأكيد على صعوبة الفصل بين دور أي من هذه التحولات في عملية التنمية الريفية وبين دور التحولات الأخرى. وسيتم مع هذا العمل قدر الإمكان معالجة كل دور على حدة. الأمر الآخر هو أنه بسبب صغر الحيز المسموح به في هذه المقالة فإن معالجتي لهذه التحولات ستكون مقتصرة على الجوانب العامة.

(١) التحولات الاقتصادية:

إن التأكيد الذي جاء في الخطة الخمسية الثانية عن الربط بين التنمية الاقليمية (الريفية) والتنمية الزراعية أدى إلى تركيز جهود التنمية الريفية في منطقة جازان على

التجارية. وقد تضافرت هذه التحولات مع المشاريع الزراعية الحكومية في ايجاد تحول جذري في القطاع الزراعي بمنطقة جازان. وإن أكبر دليل على هذا التحول هو نجاح هذا القطاع في أن يصبح مصدراً هاماً للخضروات منذ عام ١٣٩٠هـ وحديثاً للفواكه المدارية والتين ـ منذ عام ١٤٠٠هـ ـ إلى أسواق المملكة الأخرى. وقد شجع على هذا الاتجاه التجاري تطور طرق المواصلات بين ارجاء هذه المنطقة وبينه وبين المناطق الأخرى من المملكة العربية السعودية.

ويعطي الجدول رقم (١) فكرة عن مدى هذا التطور بإشارته إلى الزيادة في إنتاج المحاصيل غير التقليدية والموجهة نحو السوق.

جدول رقم (١) : تطور إنتاج جازان من بعض المحاصيل غير التقليدية (طن)

	الموسم الزراعي				
المحصول	١٩٧٥/٧٦	١٩٧٩/٨٠	١٩٨٤/٨٥	١٩٩٠	١٩٩٤
خضروات*	٣١	١٢٢٨٢	٢٤٨٥٠	٦٣٥٧٧	٧٥٦٨٩
بطيخ	-	٧١٤		٩٨٢٠	١٤٤٢٥
فواكه	#٨٣٣	#٥٣٥	#٣٥٤	٤٩٤٣	٢٣٠٥٦

* تشمل الأنواع التالية: الطماطم والكوسة والباذنجان والبامية.

تشمل إنتاج التمور والحمضيات فقط.

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، السنوات ١٣٩٩ و١٤٠١ و١٤٠٨ و١٤١٣ و١٤١٥.

وأخيراً فإنه قياساً على الدور المعروف الذي سبق التنويه عنه للارتباطات الخلفية والأمامية التي تترتب على التطور الزراعي فإن هذا التطور أدى إلى ظهور وظائف جديدة خارج القطاع الزراعي كما أدى إلى إيجاد تنوع في القاعدة الاقتصادية لمنطقة جازان. ويلاحظ هنا أن الوظائف التي خلقتها هذه الارتباطات، إضافة إلى الوظائف الأخرى التي أوجدتها الإدارات الحكومية المختلفة سواء منها ذات الصفة الإدارية البحتة أو ذات هدف الخدمة الاجتماعية او المسئولة عن الإنشاء والإشراف على البنية التحتية، أدت إلى ظهور وظائف أخرى مساندة معظمها في قطاع الخدمة فيما يسمى بعملية الأثر المضاعف "MULTIPLYING EFFECT".

ونتيجة للتطورات السابق مناقشتها فإن دور الزراعة في التوظيف انخفض كثيراً حيث أصبحت العمالة الزراعية توظف نسبة ٢٥,٩٪ من القوى العاملة بينما بلغ نصيب قطاع الخدمات ٦١,٥٪ من هذه القوى وذلك حسب عينات أخذت في عام ١٣٩٩هـ في مدن أبي عريش وصبيا وصامطة والريف التابع لهم "MINISTRY OF MUNICIPAL & RURAL AFFARIS, 1980, P.79". ويعكس هذا التغير الكبير

إلى ٥٩٩٨ كيلو متراً عام ١٤١٥ (مصلحة الإحصاءات العامة ، ١٤١٥، ص ٣١٣) . وقد أدت هذه الطرق إلى تمكين الريفيين في جازان من الاستفادة من الخدمات المقدمة في غير مناطق سكناهم كما أدت إلى زيادة قدرتهم على تسويق إنتاجهم والحصول على السلع غير المتوفرة لديهم.

إن دور الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية في التنمية الريفية في جازان لايقتصر على تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية. فأولاً ، وكما يتضح من النقاش حول التحولات الاقتصادية في جازان، فإن لهذه الخدمات دور مهم في احداث هذه التحولات . أما المساهمة الثانية فهي أن هذه الخدمات لعبت دوراً مهماً في إحداث تغييرات سكانية ساهمت في عمليات التنمية الإقليمية بوجه عام في هذه المنطقة. فتركز الخدمات والبنية التحتية في مستوطنات معينة أدى إلى استقطاب السكان الريفيين للهجرة إلى هذه المستوطنات. والجدول رقم (٢) يوضح دور هذه الهجرة في توسع أحجام المدن الرئيسية الأربعة في جازان والتي أشير إليها سابقاً كمراكز خدمة للتنمية الريفية. وكدليل على مدى نجاح هذه المدن في عمليات التنمية فإن القرى القريبة من هذه المدن شهدت أيضاً توسعاً سكانياً بسبب الهجرة من القرى البعيدة والصغيرة إلى هذه القرى. فالنمو الاقتصادي في المدن شجع على هجرة عدد كبير من الريفيين للسكنى في هذه القرى للاستفادة من فرص العمل والخدمات المقدمة في هذه المدن. وقد ساهمت هذه الهجرة الريفية داخل منطقة جازان في منع أعداد كبيرة من الريفيين من الهجرة إلى خارج هذه المنطقة. ولاشك بأن عوامل اتساع الفرص الاقتصادية وتنوع الأعمال في المدن الأربعة الرئيسية والمستوطنات الأخرى التي شهدت توسعاً سكانياً أدت إلى استقطاب الاستثمارات الريفية ، التي كان من الممكن أن ترسل إلى خارج المنطقة ، إلى هذه المدن والمستوطنات.

(٣) التحولات في النظام المكاني:

من الواضح أن السياسة المكانية المعنية بتركيز الاستثمارات في مواقع محددة أدت إلى ظهور نظام مكاني جديد في منطقة جازان. هذا لنظام ، الذي ظهر على أساس درجة توفر الخدمات والبنية الأساسية في مستوطنات هذه المنطقة ، تعزز وجوده بالتوسع المقابل في أعداد السكان بهذه المستوطنات . ويتكون هذا النظام المكاني الجديد من خمس فئات من المستوطنات

الموجودة في عاصمة المنطقة. وتحتل الفئة الثالثة في هذا النظام عواصم الإمارات الأخرى التي تحتوي على نفس الخدمات المقدمة في الفئة الثانية ولكن بأحجام تؤهلها لخدمة مناطقها الإدارية فقط. وتلي هذا فئة القرى الكبيرة التي تمثل الفئة الرابعة في هذا النظام المكاني. وتحتوي هذه القرى على بعض الخدمات التعليمية والطبية وخدمات البريد وبعض الخدمات البلدية المقدمة عن طريق إدارات المجمعات القروية. وهذه القرى المذكورة تحتوي على بنية تحتية تتمثل في ارتباطها بشبكة الطاقة الكهربائية وخطوط المواصلات والماء النقي . وتأتي في قاعدة هذا النظام السكاني القرى الصغيرة التي يحتوي بعضها على خدمات تعليمية مثل المدارس الابتدائية وميزة الارتباط بشبكة الطاقة الكهربائية والطرق البرية . وتعتمد هذه الفئة الخامسة مباشرة على القرى الكبيرة التي تمثل الفئة الرابعة في هذا النظام الحصول على الخدمات الطبية والتعليمية والبريدية ، ولكنها تعتمد هي والمستوطنات المصنفة في الفئة الرابعة على الفئة الثالثة والثانية من المستوطنات للحصول على الخدمات الحكومية الأخرى ذات الرتبة الأعلى.

(٤) التحولات في الارتباطات المكانية:

يمثل النظام المكاني الجديد المشار إليه أعلاه في حد ذاته نجاحاً لعمليات التنمية الريفية التي اعتمدت على استراتيجية توجيه الاستثمارات لانشاء مراكز نمو في المناطق الريفية . فمن ناحية نجد أن النظام الهرمي للمستوطنات ، الذي ظهر نتيجة لهذه الاستراتيجية، ساهم في عملية التنمية عن طريق زيادة درجة الارتباط المكاني بين الريف وبين المستوطنات التي اختيرت كمواقع للاستثمارات الحكومية. وتأتي هذه الزيادة بسبب اعتماد الريفيين على هذه المستوطنات لمدهم بحاجاتهم من الخدمات الحكومية من اجتماعية وإدارية والمتوفرة في هذه المستوطنات. ومما يعزز قوة هذا الارتباط المكاني في جازان هو ما أشير إليه سابقاً من التحولات الاقتصادية للمنطقة وتحول الزراعة فيه من نشاط معاشي إلى نشاط موجه للسوق. فتحول كهذا يفرض ضرورة وجود هذا الارتباط المكاني وما يتولد عنه من تفاعل مكاني بين الريف المنتج للمحاصيل الزراعية وبين المدن والمستوطنات الكبيرة المستهلكة لهذه المحاصيل والتي تقدم في المقابل لها خدمات وسلع من نوع آخر. وتأتي قيمة النظام الهرمي للمستوطنات في هذه

ويمكن هنا افتراض أن نفس الآلية التي وضعت أعلاه أدت إلى تشجيع رأس المال الخاص للاستثمار في المستوطنات التي ازداد عدد سكانها وإنه من غير المستبعد أن تأتي الكثير من هذه الاستثمارات من الريف المحيط بهذه المستوطنات . ويشكل هذا ملمح أساسي لعملية التراكم الدائري السببي -CIRCULAR AND COM" ULATIVE CAUSATION" . وبالرغم من بعض المشاكل المترتبة على هذه العملية ولكن مجرد حدوثها يقدم دلالة واضحة على تأثير عمليات التنمية في إحداث تغيرات إقتصادية في منطقة جازان.

خاتمة :

تبرر الأوضاع الريفية الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في المناطق الريفية ضرورة وجود تخطيط مركزي موجه لتغيير هذه الأوضاع . ولذلك تتصف عملية التنمية الريفية بشمول أهدافها. فالأهداف التي تسعى إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية تجد نفس الاهتمام الذي تجده الأهداف الاقتصادية للتنمية.

لقد تم في البحث ، من خلال التطبيق على مثال المملكة العربية السعودية، إعطاء الأدلة على وجود ترابط بين تحقيق أي هدف من أهداف التنمية وتحقيق الأهداف الأخرى. وقد يكون هذا الترابط هو أحد الأسباب التى ساهمت في تحقيق خطط التنمية الريفية في المملكة لبعض أهدافها . فالتغيير في الأوضاع الاقتصادية بالريف السعودي تم بدون أي تدخل حكومي مباشر في العملية الانتاجية نفسها. ولكن الاستثمار الحكومي في مشاريع اجتماعية وللبنية التحتية قدم الحوافز لإحداث التغييرات الاقتصادية المطلوبة.

وقد إتضح خلال البحث أن للتنمية الريفية أبعاداً مكانية حيث أن التخطيط لإحراز أهداف التنمية يتطلب التحكم في الحيز الجغرافي. وقد وضح الباحث ضرورة هذا التحكم في حالة المناطق الريفية بالمملكة العربية السعودية بسبب قلة الكثافة السكانية وعدم وجود مدن كبيرة. ويتضح دور هذه الظروف في دراسة التنمية الريفية بمنطقة جازان. فالتخطيط للتنمية الريفية بهذه المنطقة أخذ في الاعتبار ظروف النظام المكاني للمستوطنات به حيث استغله لتوجيه الاستثمارات نحو المواقع الأمثل.

وقدم الباحث نموذجاً مقترحاً يمكن أن يفسر كيفية حدوث عملية التنمية الريفية. ويستند هذا النموذج على افتراض وجود

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

- البنك الدولي ، (١٩٧٥) ، التنمية الريفية ، ورقة عمل قطاعية. واشنطن : البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- محمد القباني ، (١٤١٢) ، « الزراعة وتنمية الريف في المملكة العربية السعودية: تقويم جغرافي"، بحث ألقي في الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية . مكة المكرمة ٨ - ٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٢/٢٤-٢٦ ديسمبر ١٩٩١.
- مصلحة الاحصاءات العامة ، (١٣٩٤) ، التعداد العام للسكان ، البيانات التفصيلية ، منطقة جازان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الرياض .
- مصلحة الاحصاءات العامة ، (١٣٩٩) ، **الكتاب الإحصائي السنوي** ، وزارة المالية الاقتصاد الوطني ، الرياض.
- مصلحة الاحصاءات العامة ، (١٤٠١) ، **الكتاب الإحصائي السنوي**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الرياض .
- مصلحة الاحصاءات العامة ، (١٤٠٨) ، **الكتاب الإحصائي السنوي**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الرياض .
- مصلحة الاحصاءات العامة ، (١٤١٥) ، **الكتاب الإحصائي السنوي**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الرياض.
- الهيئة المركزية للتخطيط ، (١٣٩٠) ، **خطة التنمية الأولى.**
- وزارة التخطيط ، (١٣٩٥) ، **خطة التنمية الثانية .**
- وزارة التخطيط ، (١٤٠٠) ، **خطة التنمية الثالثة .**
- وزارة التخطيط ، (١٤١٠) ، **خطة التنمية الخامسة.**
- وزارة التخطيط ، (١٤١٥) ، **خطة التنمية السادسة .**
- وزارة الزراعة والمياه ، (١٣٧٤) ، نتائج التعداد الزراعي الشامل، الجزء الخامس.
- مديرية الشؤون الصحية بمنطقة جازان (١٤١٥) ، الحصر السكاني.